

الكويت 9 يونيو 2022

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً التصنيف الائتماني لبنك الخليج من قبل وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني معباً حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



محمد جاسم البلوشي

مساعد مدير عام

رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح



نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	9 يونيو 2022
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	- تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل: "A+" - تصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير: "A1" - التصنيف الائتماني الأساسي القائم بذاته "a-" - تصنيف القوة المالية الأساسية: "a-" - تقييم مستوى الدعم الاستثنائي: "مرتفع"
مدلولات التصنيف	عوامل دعم التصنيف - خامس أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الأصول، مصحوباً بشبكة فروع قوية وحصة جيدة في السوق. - مؤشرات ممتازة لجودة الأصول الناتجة عن القروض وقوة نسب كفاية رأس المال بصرف النظر عن التراجع الذي شهده العام 2021 - قاعدة كبيرة من ودائع العملاء ووضع جيد للسيولة، وضمان شامل من قبل الحكومة لودائع العملاء - احتمال كبير بالحصول على دعم استثنائي من حكومة دولة الكويت عوامل تقييد التصنيف - ارتفاع معتدل لتركزات العملاء في كل من محفظة القروض والودائع، وهو عامل مشترك مع سائر البنوك. - صغر حجم السوق المصرفي المحلي واعتماد الاقتصاد على قطاع الهيدروكربون
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	- تثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل في المرتبة "A+" - تثبيت النظرة المستقبلية عند "مستقرة" - لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	- تثبيت النظرة المستقبلية عند "مستقرة"
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	قامت وكالة التصنيف الائتماني "كابيتال انتليجنس" بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل وعلى المدى القصير لبنك الخليج عند "A+" و "A1" على التوالي. وفي نفس الوقت ثبتت الوكالة التصنيف الائتماني القائم بذاته للبنك في المرتبة "a-". كما قامت بتثبيت تصنيف القوة المالية الأساسية للبنك في

المرتبة "a-"، أما النظرة المستقبلية لتصنيفات كل من العملة الأجنبية والتصنيف القائم بذاته للبنك فهي "مستقرة".

ولا يزال تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل أعلى بدرجتين من التصنيف القائم بذاته استناداً إلى تقييم مستوى الدعم الاستثنائي المرتفع والذي يأخذ باعتباره كون بنك الخليج من البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية والسجل الحافل لدولة الكويت في توفير الدعم للبنوك في وقت الحاجة وكذلك وجود ضمانات حكومية على جميع ودائع العملاء داخل الكويت وقدرة الحكومة المالية القوية على توفير الدعم.

ويستند التصنيف القائم بذاته لبنك الخليج إلى تصنيف قوته المالية الأساسية في المرتبة "a-" والمستوى الابتدائي لتقييم مخاطر البيئة التشغيلية في المرتبة "bbb" والذي يدل على وجود مخاطر بسيطة ويعكس المصداقية المالية المناسبة للدولة وقدرتها على دعم النظام المصرفي في حالة عدم التوازن، كما يعكس محدودية التنوع الاقتصادي والاعتماد الكبير على صادرات الهيدروكربون، ومخاطر سياسية كبيرة نظراً للتأخير المستمر في اعتماد قوانين أساسية كقانون الدين العام وغير ذلك من الإصلاحات في أعقاب الارتفاع الأخير لأسعار الهيدروكربون. ومن المتوقع أن يشهد الأداء الاقتصادي مزيداً من التحسن هذا العام بالتوازي مع زيادة إنتاج الهيدروكربون واستمرار عمليات التعافي من الآثار السلبية للجائحة.

ويأتي كل من التصنيف القائم بذاته لبنك الخليج وتصنيف قوته المالية الأساسية مدعومين بتواجهه الراسخ وخاصة في مجال الخدمة المصرفية المقدمة للأفراد، إضافة إلى مؤشرات جيدة جداً لجودة الأصول الناتجة عن القروض، وكذلك قوة نسب كفاية رأس المال والمؤشرات الجيدة للسيولة. كما يعكس تصنيف القوة المالية الأساسية لبنك الخليج حجمه كخامس أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الأصول، وكونه يمتلك واحدة من أكبر شبكات الفروع المصرفية في الدولة، وحصة جيدة في السوق في كل من القروض والودائع.

يعتبر بنك الخليج مؤسسة ذات إدارة جيدة، مع سياسة إقراض متحفظة. تعتبر مقاييس جودة أصول الناتجة عن القروض جيدة جداً كما يتضح من محافظ القروض المتنوعة إلى حد ما حسب قطاع العملاء والقطاع الاقتصادي. وعلى الرغم من تأثير جائحة فيروس كورونا وتدابير الدعم لمواجهة الجائحة على مدى العامين الماضيين، بقايا بنك الخليج يتمتع بمؤشرات جيدة في جودة الأصول وقروض المرحلة الثالثة للبنك مع وجود تغطية قوية لخسائر القروض ضاهت البنوك الأخرى.

تتوقع وكالة كابيتال انتليجنس أن يؤدي النمو الاقتصادي المرتفع بما يتماشى مع ارتفاع أسعار النفط، جنباً إلى جنب مع تعافي الأنشطة التجارية، إلى خلق آفاق جيدة لتوسيع القروض، فضلاً عن خلق بيئة إقراض مواتية. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع وكالة كابيتال انتليجنس أن يحافظ بنك الخليج على مقاييس جودة أصول الناتجة عن القروض جيدة جداً وأفضل من متوسط القطاع. بالنظر إلى حجم السوق الصغير في الكويت والاقتصاد غير المتنوع، فإن التركيز المرتفع إلى حد ما للمقترضين سيظل يمثل نقطة ضعف لبنك الخليج (وكذلك سائر البنوك الأخرى).

وتعكس النظرة المستقبلية المستقرة للعملة الأجنبية على المدى الطويل والتصنيف الائتماني القائم بذاته توقعات الوكالة بأن التصنيفات ستظل دون تغيير على مدار الاثني عشر شهراً القادمة وبأن البنك سوف يتمكن من المحافظة على نزعته الحالية للمخاطر.